مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

- الفصحى أم العامية؟
- معيقات الإصلاح التربوي
- الكفايات والتربية على القيم
- المقاربة بالكفايات وتمثلات المتعلم
- منظومة القيم في مقررات التعليم الثانوي
- عودة إلى تعريف الديداكتيك أو علم التدريس

العدد السابع والأربعون - مارس 2011

المنظومة التربوية المغربية ومجتمع المعرفة

تحديات ورهانات

رشيد جرموني

توطئة :

دخلت مجتمعاتنا مرحلة جديدة، ومنعطفا متحولا، بفعل الثورة المعلوماتية والتقنية، أو ما أصبح يصطلح عليه « بمجتمع المعرفة» الذي يشكل البعد التكنولوجي والاقتصاد الجديد وشبكات الاتصال، إحدى اهم المظاهر البارزة فيها، والتي تلقي بظلالها الثقيلة على واقع الانسان، وتضع البشرية أمام تحديات جديدة وأسئلة مختلفة[1].

ولا شك أن المدرسة تقع على عاتقها مهمة الاضطلاع بهذه التحديات التي تواجه المجتمعات الحالية، على اعتبار أن المؤسسة التعليمية تعتبر الجسر والقاطرة لتحقيق الاستجابات المطلوبة، والتفاعل الخلاق .هذا بالاضافة إلى تضافر جهود العديد من العوامل، سواء منها السياسية او الاقتصادية أو حتى الثقافية / القيمية، ذلك ان ربح رهان مجتمع المعرفة، يقتضي تحديثا سياسيا حقيقيا، يحدد الاختيارات الكبرى والاستراتيجيات المناسبة لبناء المواطن / الانسان وفق رؤية واضحة ولغايات محددة. وأيضا اقتصاد يضع في صلب أولوياته تاهيل الصناعة الوطنية بأياد وطنية، وكذا بلورة مشروع ثقافي / قيمي مرتبط بهوية البلد يعزز من القيم الأصيلة، وفي نفس الوقت منفتح على الثقافات الأخرى، بنفس استيعابي تواصلي، غير مستلب أو متقوقع .

ومن خلال هذا المدخل نتساءل إلى أي حد استطاع نظامنا التعليمي أن يؤسس لمجتمع المعرفة ؟ وما هي مختلف التحديات التي تعوق ذلك ؟ وما هي اهم الرهانات التي يمكن التفكير فيها لاقامة مجتمع المعرفة ؟

المنظومة التربوية المغربية بين ثقل الماضي والتطلع للمستقبل ؟

ارتباطا بكل التحديات التي سبق أن أشرنا إليها آنفا، نجد أن المنظومة التربوية ببلادنا، دخلت بدورها منعطفا تاريخيا حرجا، يتمثل في وضعيتين مفارقتين، الأولى ثقل مخلفات الماضي التعليمي المثخن، بالعديد من المشاكل من قبيل: ارتفاع نسبة الهدر المدرسي[2] (أكثر من 380 ألف طفل غادروا المدرسة بدون استكمال تعلماتهم الأساسية) بالاضافة إلى وضعية اللاتطابق «Inadéquation.» بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين وبين قطاعات الشغل والاقتصاد والمجالات الانتاجية والاجتماعية العامة . ويعبر عن هذا اللاتطابق بما يصطلح على توصيفه بالمردودية الخارجية لهذه الأنظمة : Rentabilité Externe. وقد تجلت عدم كفاية هذه المردودية، بشكل خاص، في بطالة الخريجين من الشباب حاملي المؤهلات التعليمية والتكوينية المختلفة في تخصصاتها ومستوياتها . وهذا ما يؤكد غياب اعتمادنا على استراتيجية عقلانية تنموية وشمولية متكاملة في مضمار التخطيط التربوي، بل والاجتماعي بشكل عام[3].

وينضاف إلى كل هذه الصعوبات معضلة الأمية التي لا زالت تتأرجح بين الفينة والأخرى، دون خروج عملي منها، حيث أنه حسب التقديرات الاخيرة فإن عدد الاميين بالمغرب يناهز 10 ملايين[4]، مما يطرح ألف سؤال حول نجاعة نظامنا التربوي .

لكن اهم تحد تواجهه المدرسة المغربية الحالية، هو اشكالية المناهج التعليمية، والتي لم أصبحت متخلفة عن التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي تعتري العالم أجمع، في هذا السياق أظهرت الدراسات العديدة، أن المناهج التعليمية لدول مثل (الأردن، فلسطين، مصر، البحرين)، تقترب من المناهج العالمية، في الرياضيات والعلوم، ما عدا بعض التفصيلات، إلا ان غالبية الدول العربية (ومنها المغرب) تفتقد الأنشطة الخاصة بتنمية القدرة على جمع المعلومات وتنظيمها، واكتشاف مصادر الخطأ، وتحليل المعلومات، وتفسير الظواهر التي تتم عنها، والحرص على الاحاطة الكاملة التي تزخر به هذه المعلومات، وما إلى ذلك من قدرات المعالجة المعلومات والظواهر الطبيعية . ويمت كل ذلك بصلة وثيقة إلى المهارات العقلية العليا، التي يتعين أن يتملكها كل من يصبو إلى المشاركة في مجتمع المعرفة[5].

أما المفارقة الثانية، فقد تولدت مع التحول السريع في كل مناحي الحياة المعاصرة التي تزداد ظواهره في التعقيد والتركيب، مثل ما وقع المنظومات التعليمية العالمية، والتي بدأت توظف التقنيات التكنولوجية العالية الجودة، كالتعليم عن بعد، والاعتماد على المختبرات الجماعية، وأيضا تقنيات التعليم التي تركب الفضاءات الافتراضية، وإنشاء شبكات التعليم المتجدد، والتركيز على معايير ذات جودة عالية ودولية لقياس مستوى التعلمات التي تنشدها هذه المنظومات التربوية. وبهذا المعنى لم يعد السؤال يطرح ماذا تعرف؟ بل تجاوزه إلى أسئلة مركبة وعميقة، من مثل : هل تعرف كيف تفعل ذلك ؟ وأين تجد المعرفة المطلوبة؟ وكيف تجدها؟ وماهي قيمة المعرفة المتوافرة لديك ؟ وما هي الاستخدامات الممكنة لها ؟ وما إلى ذلك من كفايات تجعل المرء عالما ولو بدرجات متفاوتة، وعليما بخفايا الأمور وقيمتها وأساليب التعامل معها، ومعلما يساهم في نشر المعرفة وعاملا فاعلا في محيطه ومجتمعه، من خلال قدرته على اتخاذ القرارات والمواقف بناء على المعرفة المتوافر لديه[6]..

تشكل هاتان المفارقتان، بنية مركبة تشرط منظومتنا التربوية وقدرتها على كسب رهان مجتمع المعرفة، وتكوين الرأسمال المعرفي، لذلك تتضاف تحديات الأمس، بإكراهات اليوم والمستقبل . الشيء الذي يتطلب مجهودات استثنائية تشمل كافة المستويات وشتى المجالات .

من خلال إبراز أوجه المفارقتين اللتين أصبحتا تميزان منظومتنا التعليمية، نتساءل ما هي التدابير والاجراءات والخطط التي اتخذها صانع القرار التربوي ببلادنا ؟ وما هي النتائج المسجلة على أرض الواقع ؟ وما هي التحديات التي لازالت لم يباشر بشأنها نقاش وقرارات جريئة ؟

البرنامج الاستعجالي ورهان تحديث المدرسة المغربية :

مع اقرار البرنامج الاستعجالي، تم رصد ميزانية ضخمة، اعتبرت الأول من نوعها، حيث وصلت إلى 48 مليار درهم، 39 مليار لقطاع التعليم المدرسي، و8 ملايير للجامعة [7]

وقد تم اعداد هذا المخطط الذي يتضمن 27 مشروعا، تتوزع على أربعة أقطاب :

قطب تعميم التمدرس .

القطب البيداغوجي

قطب الحكامة

قطب الموارد البشرية [8]

وفي تقديم الحصيلة الأولية لهذا البرنامج، اعتبرت الوزارة من خلال ارقامها انها حققت 70% من الانجاز، في كل الأقطاب، لكن العديد من المتتبعين يرون أن هذه النسبة مبالغ فيها ولا تعكس حقيقة الوضع التعليمي ببلادنا .

وبعيدا عن هذا البوليميك ألجدالي، نتوقف عند أهم عنصر هام مرتبط بتأهيل المنظومة التربوية وتحديثها، ويتعلق الأمر ب « المدرسة الرقمية » والتي تعتبر مؤشرا حقيقيا في كسب رهان التحديث الحقيقي .

في هذا السياق نسجل أن العديد من المؤسسات التعليمية لا تتوفر على أدنى الشروط الأساسية للتعلم كالسبورات والكراسي والوسائل الديداكتيكية، وفي بعض الحالات نجد ها غير متوفرة على الماء والكهرباء ؟؟؟ أما الحواسيب و الربط بشبكة الانترنيت فهي محدودة وفي مؤسسات «محظوظة» وتوجد لتلميع « مجهودات الوزارة »، ولهذا لم يرد أي إحصاء في الحصيلة الأولية للبرنامج الاستعجالي لهذه المعطيات .هذا ناهيك عن الضعف الكبير المسجل في الالمام بابجديات هذه التقنية في وسط المدرسين، بل أكاد أجزم ان المدرسة المغربية لا زالت تعيش على مخلفات الماضي، ولم تدخل عصر التكنولوجيا بعد . وهنا قد يعترض علينا بان الوزارة الوصية تبذل مجهودات لتأسيس هذه وتوطين المدرسة الرقمية، لكن رغم ذلك تبدو هذه المجهودات محتشمة ولا تساير التطور المطلوب (وهنا يمكن الاشارة إلى ان وقع تداخل بين برنامج «جيني « وتأسيس المدرسة الرقمية، ويظهر ذلك في استنفاد أغلب الميزانية في البرنامج الأول، مما سيعطل انجاز هذا المشروع الطموح) .

ولهذا نخلص إلى انه رغم المجهودات المبذولة، فإن حجم التحديات لا زال كبيرا"،لأننا نواجه نوعين من الاشكالات، الأولى مرتبطة بتدارك الخلل في تحسين البنيات المدرسية وتوسيع العرض التربوي، ومحاربة الهدر المدرسي، والتكرار والانقطاع، وانجاح مسارات التعلم ... والثانية استجدت وأصبحت ضاغطة وهي المرتبطة بتوطين المدرسة الرقمية، بما يتطلبه ذلك من توفير إمكانات وأطر بشرية مؤهلة، ومضامين رقمية مطابقة لخصوصيات كل مادة ولنسقنا القيمي المغربي، وبنيات حديثة وما إلى ذلك .

البرنامج الاستعجالي وتأهيل الجامعة المغربية :

1-3 من إصلاح التعليم العالي إلى «إصلاح الاصلاح »

مع دخول القانون 01.00 الجامعة فقد تم اعتماد هندسة بيداغوجية جديدة، وبتوقعات

كبيرة لكن ضعف الاعتمادات المخصصة لها، جعلها تتراجع عن أهدافها، بل إن البحث العلمي والميزانية الهزيلة المخصصة له، انعكس بدوره على جودة البحوث والمساهمات العلمية للباحثين والاساتذة، ولعل التقرير الذي أصدرته وزارة التعليم العالي، والخاص بالعلوم الاجتماعية والانسانية، في بحر 2009، والذي سهر على إنجازه الدكتور محمد الشرقاوي، يكشف أزمة الجامعة المغربية، وبشكل خاص وضعية البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ومن بين الخلاصات الصادمة التي تم التوصل إليها هذا التقرير ما يلي :

- أن أكثر من 55 بالمائة من الأساتذة الباحثين المغاربة (شملت عينة البحث 1400 أستاذ وأستاذة) لم ينشروا ولو سطرا واحدا طيلة حياتهم المهنية، بعد نيلهم لشواهدهم والتحاقهم بالتدريس ؟؟؟

- صورة الاستاذ الجامعي متدهورة، من حيث الأجر، ومن حيث الوضعية الاعتبارية داخل المجتمع، إذ أن مكانة رجال السلطة « كالعامل والعقيد ...» تأتي في المرتبة الأولى، ولهذا فالاستاذ الجامعي يفتقد الحافزية على العمل والبحث، ويرغب في مغادرة الجامعة عند اول فرصة تتاح له، وهذا ما حصل مع المغادرة الطوعية سنة 2005.

- ارتباطا بعملية المغادرة الطوعية، انخفض الانتاج العلمي للأساتذة الباحثين بالثلث تقريبا، حيث أن البحث شمل ألف مقالة و13 ألف كتابا و14 ألف وثيقة، وامتد البحث ما بين سنوات 1960 إلى 2006 [9] .

- فشل الاصلاح الجامعي الذي نص على ان تاخذ لجان التقييم بعين الاعتبار البحث والمنشورات كمعايير إلى جانب التدريس، ولهذا فالدراسة تقول بأنه « يمكننا ان نتنبأ بدون كثير من الخطأ أن إصلاحا كهذا سيكون له في أحسن الأحوال تأثير منعدم أو في أسوئ الحالات تأثير مضاد للانتاج »[10]

وفي اعتقادي أن أي قراءة لهذه النتائج التي صدرت عن هذه الدراسة، لا بد وان يستحضر أبعادا أساسية في تدهور وضعية التعليم العالي، ومنها غياب سياسية عمومية مشجعة للبحث العلمي ببلادنا، وطغيان المنظورات التقنوية والاختزالية الضيقة « Technicistes et RéDU-TIONNISTES » « كما يقول بذلك «الاستاذ مصطفى محسن في العديد من مؤلفاته التربوية، وأيضا كما طرح ذلك الدكتور حسن اوريد في مؤلفه الأخير « مرآ ة الغرب المنكسرة » والذي أكد بدوره أن الحضارة الحالية، ومنها بلادنا، بدأت تنحو نحو «التيقنوقراطي» بدل المفكر والمثقف والمبدع .ولهذا تم التعاطي مع ملف التعليم ببعد تقنوقراطي صرف، حيث من اسباب

التعثر هو السعي إلى إسكاب الواقع في قوالب جاهزة ؟ وعدم ربط التعليم بمنظومة أخلاق وثقافة المجتمع، وامتحال منظومات ظهرت في أماكن أجنبية بمفاهيمها وسياقها وتفرض على واقع مغاير ؟ وتغلغل المقاربة الاقتصادية وشبكة السوق في المنظومة التربوية (التجويد، الهدر المدرسي، النجاعة، التنافسية، توسيع العرض التربوي ....)

كل ذلك أفقد التعليم مضمونه وروحه، ولهذا يقترح الكاتب، أن يتم الربط بين التصورات والمناهج التي تمتح من الدين باعتباره مطلبا إنسانيا[11]

3-2 - التعليم العالي والبرنامج الاستعجالي : قراءة في الحصيلة الأولية :

بعدما عانى التعليم الجامعي لمدة طويلة من عدة عوائق بنيوية، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وأيضا استراتيجي، لكنه مع اقرار البرنامج الاستعجالي، كإحدى السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين، دخل التعليم العالي مرحلة جديدة، خصوصا عندما ما ثم اقرار مبدأ التعاقد بين الدولة والجامعات وفق مؤشرات واهداف محددة ومضبوطة . وهذا ما تم انجازه في السنة الماضية عندما وقعت بين يدي جلالة الملك 17 عقد لتنمية الجامعة (أكادير 2009) وقد خصص لهذا الغرض مبالغ مالية هامة تشمل مرحلة البرنامج الاستعجالي (2009/2012) حيث 8205493583 درهم كميزانية للتسيير (خارج الأجور) و4430731750 درهم للإستثمار، بما يعني اكثر من 12 مليار درهم، وتعتبر من أكثر الميزانيات التي عرفها هذا القطاع في المغرب .

وتشمل هذه التعاقد عدة اطراف، الدولة والجامعات والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمكتب الوطني للاعمال الجامعية و الاجتماعية والثقافية، وقد شكل لتتبع سير عملية أجرأة الأهداف والمؤشرات المعلنة والمتفق بشانها هيئة وطنية للتتبع والتقويم، بالاضافة للهيئات التابعة للجامعات وللشركاء الأخرين، وذلك بهدف ضمان السير الأمثل لعملية الاصلاح الجامعي .

ومن بين الأهداف المعلنة في هذه التعاقدات :

1) الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعة كما ونوعا، وتأهيل العنصر البشري بما يتوافق مع البرامج الوطنية والقطاعية، وذلك بالتركيز على الشعب العلمية والتقنية التي يحتاجهما سوق الشغل .

2) تحسين الشروط العامة للتحصيل الدراسي للطلبة، وذلك بالرفع من عدد المنح والمطاعم والاقامات، وتوفير الدعم الاجتماعي للطلبة .

3) تقليص الهدر الجامعي ونسب الرسوب . و تشجيع البحث العلمي والتقني خصوصا الذي يستجيب لحاجيات المحيط السوسيواقتصادي، وأيضا دعم التميز الجامعي، وكذا إزالة كل العوائق والمشكلات التي تحول دون تحقيق الاصلاح الجامعي المنشود .

انطلاقا من هذا السياق العام الذي دخله الاصلاح الجامعي، نتساءل هل كان لهذه الأهداف والطموحات والمؤشرات من آثار على ارض الواقع ؟ وهل بدأ الاصلاح ياخذ طريقه نحو إقامة انعطافة جديدة في الجامعة ؟ أم أن الأمر لا زال يراوح مكانه ؟ وما هي مختلف الشروط والحيثيات التي لم يستحضرها صانعوا القرار التربوي ببلادنا، لاقامة هكذا إصلاح؟

في جزء من هذه الاسئلة التي شغلتها ونحن نتابع مجريات الاصلاح الجامعي، نجد التقرير الذي صدر مؤخرا[12] (أكتوبر 2010) عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (تقرير مرحلة 2010) والذي يتطرق بالتقويم والتتبع لمجريات الأجرأة العملية لسيرورة الاصلاح في 15 جامعة مغربية، ويشمل مرحلة شتنبر 2009 إلى غاية متم ماي 2010، وقد اعتمد على أزيد من 40 مؤشرا لقياس مدى التقدم في المشاريع والتعاقدات المتفق بشأنها . وهكذا جاء التقرير متمحورا حول أربعة محاور أساسية :

1) تنمية الطلب على الجامعة، من خلال الرفع من عدد الطلبة والمسجلين بها .
2) دعم البحث العلمي
3) تقوية القدرات وتأهيل العنصر البشري والأطر الجامعية .
4) وأخيرا الرفع من الحكامة الجامعية وتقوية استقلاليتها .

من خلال هذه الاهداف الكبيرة، وبمقاربة علمية وفق مؤشرات مضبوطة، تم الوقوف عند اهم الانجازات وكذا التحديات التي تعيق سير الاصلاح .

وكملاحظة عامة قبل استعراض اهم مفاصل هذا التقرير الهام، نسجل وجود تفاوت حاد بين الجامعات المغربية، في تحقيق اهدافها، فهناك من الجامعات من استطاعت أن تبلغ نسبا عالية في انجازاتها، لكن أخرى غير ذلك . مما يطرح سؤال الدمقرطة والحكامة التعليميتين على المحك ؟ من جهة اخرى نقرأ في التقرير ان جامعتين عرقيتين وهما « جامعة القرويين» وجامعة « محمد الخامس السوسي» لا توافيان الوزارة الوصية باية ارقام ومعطيات مما يطرح الف علامة استفهام، عن مدى تقدمها في إنجاز البرامج المقررة ؟ وهل توجد لديها أي إعاقات وإكراهات تحول دون تحقيق نتائجها ؟

فيما يخص الهدف الاول، والذي يهتم بتوسعة الطلب الجامعي، يسجل التقرير أنه وقع ارتفاع في اعداد المسجلين ب 19% حيث وصل العدد 105111 طالب عكس 82598 لموسم 2008، من بين النتائج حصول تقدم في الشعب العلمية والتقنية، لكن هل هذا الارتفاع في الطلبة المسجلين، يوازيه ارتفاع في عدد الاساتذة والمؤطرين ؟

ربما نجد الاجابة في الشق المتعلق بنسب التأطير البيداغوجي (عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس)، حيث تبقى النسب المرتفعة في كليات الحقوق والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إذ انتقلت من 73 طالب لكل أستاذ إلى 75 طالب، أما في كليات الآداب والعلوم الانسانية فسيرتفع العدد من 37 إلى 40 في الموسم الحالي، ونفس الملاحظة تنسحب على الجامعات ذات الولوج المحدود، من 13 في الموسم الماضي إلى 15 حاليا، وتعتبر جامعة (ابن زهر بآكادير) من أكثر الجامعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الطلبة لكل أستاذ . مما يعني أننا لا زلنا بعيدين عن الأهداف المعلنة، ويطرح مسألة الحكامة التربوية بإلحاح، فكيف يتم اعتماد مبالغ مالية ضخمة، ويبقى الوضع على ما هو عليه الحال، بل أكثر من ذلك يزداد الوضع تدهورا ؟؟؟

ومن بين الأمور المثيرة التي سجلها التقرير المذكور، أن الشق المتعلق بإعادة التاهيل والترميم والصيانة للمؤسسات الجامعية (هناك مؤسسات جامعية ليس لها من هذا المصطلح إلا الاسم، فهي اقرب لمؤسسات ثانوية، ضعيفة البنية والتجهيزات ...) حيث لم ينجز في هذا المشروع إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 37%، منها سبع جامعات لم يوافوا الوزارة باية معلومات مما يعيق أية إمكانية للتدارك (كجامعات مولاي إسماعيل بمكناس، والقرويين، ومحمد الخامس السوسي بالرباط، ومولاي سليمان ببني ملال) ؟؟؟أما 8 الجامعات فحققت نسبا تتراوح ما بين 14% و67) .

ومن بين المؤشرات التي توقف عندها التقرير بالرصد، ما تعلق بالرفع من عدد الطلبة المسجلين بالماجستير المتخصص، حيث أنه رغم الارتفاع المسجل، فإن ذلك لازال بعيدا عن الاهداف المعلنة والمتفق بشأنها، إذ لم تتجاوز النسبة 32% عكس ما هو متوقع 41%، وتشهد كليات الآداب والعلوم الانسانية أدنى نسبة (18%) بينما شعب العلوم التقنية والعلمية (43%) والعلوم القانونية والاقتصادية(39%) .

بالموازاة مع ذلك سجلت المؤشرات المرتبطة بالرفع من المردودية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي الجامعي، خصوصا ما تعلق بإقامة نظام للتأطير « dispositif de tut-rat »» حيث لم يسجل إلا نسبة 21 % عكس ما هو متوقع 47 % وعرفت الجامعات المتعددة

الاختصاصات (1%) أدنى النسب، إن لم نقل غياب هذه الآلية المهمة في احتضان الطالب ومساعدته وتوجيهه في البحث العلمي .

ونظرا للضعف المسجل في اكتساب اللغات الحية، فقد تقرر إنشاء مراكز للموارد اللغوية « centres de ressources en langues » بكل الجامعات المغربية، لكن المسجل هو ان 9 جامعات (من هذه الجامعات، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، جامعة محمد الخامس السويسي الرباط ....) لم تستطع تحقيق هذا الهدف، على الرغم من الأهمية القصوى لمثل هذه المراكز، خصوصا في دعم قدرات الطالب واقداره على لغات حية يستطيع بها التواصل والبحث والاستكشاف ؟؟؟

ولا يتوقف بنا الحديث عن سلسلة الاخفاقات التي سجلها التقرير عن المؤشرات الخاصة، بدعم البحث العلمي، حيث أن النسب الهزيلة المحققة، تجعلنا نستحضر ما ورد مؤخرا في تقرير (اليونسكو 2010) من أن المغرب رغم تمكنه من الرفع من نسبة الانفاق على التعليم ن فإن المخرجات المرتبطة بالنشر في المجلات المحكمة، وعدد التوفر على براءات الاختراع لازال دون المدخلات، وهكذا تم تسجيل 24 براءة مقابل 52 المتوقعة في 2009 و70 في 2010 . اما عدد المقالات العلمية المحكمة فلم تصل إلى ما هو متوقع، إذ تم حصر 1969 بحث مقابل 2376 المتوقعة .

اما عدد الاطاريح المناقشة فلم يتعدى بدوره 583، مقابل 1037 المتوقعة في نفس السنة 2009/2010 . مما يعني أن هذه المؤشرات التي من خلالها يتم تصنيف الجامعات العالمية، لا زال المغرب يراوح مكانه فيها، ودون تحقيق أية نتائج مشجعة .

ورغبة في إبراز إضفاء نوع من المصداقية على هذا التقرير، خصص الجزء الأخير منه، بجرد للميزانية المخصصة لسنوات 2009 و2010، فمثلا في ميزانية 2010، والتي كانت تقدر ب 2807213 درهم، لم تصرف منها الجامعات إلا نسبة 50%، ثلاث جامعات لم تتعد نسبة تعبئتهم لهذه الموارد 10%، أما جامعة مولاي سليمان فلم تصرف ولو درهما واحدا ؟؟؟ أما إذا أردنا التدقيق اكثر، فسنجد أن 7 جامعات لم تعبئ ولو درهما واحدا للبحث العلمي .

ومن بين الاشكالات المستعرضة التي تشرح أسباب تراجع البحث العلمي بالمنظومة التربوية المغربية، نجد أن هناك هيئات ومؤسسات تتدخل في العملية، ومن بينها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الذي عمل قد مركزة كل الاجهزة التقنية التي يحتاجها الباحثون في العلوم الدقيقة، لاجراء تجاربهم، مما يحرم العديد من الباحثين، خصوصا أولئك البعيدين

عن مدينة الرباط، فكيف يمكن تحقيق نهضة علمية حقيقة، وصانعوا القرار التعليمي ببلادنا لا زالوا ينتهجون سياسة المركزة والتمركز البائدة ؟؟

أما فيما يخص مجال التكوين والتكوين المستمر، فالنتائج المسجلة لا تبعث على الارتياح، فجامعة واحدة هي التي حققت نسبة 101 %، أما أربع جامعات فحققت نسبا تتراوح ما بين 31 % إلى 48,4 % و ثمان جامعات حققت نسبا جد ضعيفة، بينما جامعتان لم تكون ولو أستاذا واحدا، وإجمالا فإن العدد المتعاقد عليه مع كل الجامعات هو 2191 أستاذ باحث للإستفادة من التكوين، بينما العدد المنجز هو 539 فقط .

هذا على مستوى الأرقام، والتي تبين الضعف الحاصل في هذا المجال، فمابالك بالكيف، ونقصد الكيفية التي استفاد بها هؤلاء الاساتذة الباحثون من هذا التكوين، هل تمت العملية بعقلنة تامة، وهل وضعت شروط معينة للاستفادة وتم احترامها من طرف الجميع، وهل وضعت اهداف محددة من هذا التكوين، وهل تحقق عائد علمي وتربوي وبيداغوجي من وراء هذه العملية ؟؟ كلها أسئلة مشروعة لم يقدم بشأنها جواب ؟؟

إن هذه الحقائق تجعلنا نتساءل كيف يمكن تحقيق الاقلاع الحضاري والتنمية في زمن المنافسة الشرسة حول العلم والمعرفة، أو كما سماها أحد الباحثين « حرب الافكار » والجامعات تسير بهذه الطرق العتيقة والبعيدة عن روح الحكامة الجيدة، فالانجازات التي لا نعمل على إنفادها اليوم لا نستطيع تحقيقها غدا، وإذا حققناها فإننا نحرم منها آخرين . ثم أليس من حق الطالب والاستاذ والاداري أن يستفيد من هذه الميزانيات، بما يحقق النهضة الشاملة ومجتمع المعرفة، وبما يبوئ الجامعات المغربية المكانة اللائقة بها ؟؟؟

وبشكل عام، فإن التفسير الذي يمكن أن يخلص إليه المتتبع، أن غياب فلسفة تربوية نهضوية مجددة ومبدعة وأصيلة، هو الذي يفسر سبب هذه الأزمة البنيوية التي يعيشها نظامنا التعليمي ككل والتعليم العالي بشكل خاص .

رهانات المرحلة : تساؤلات واقتراحات :

ختاما نرى أن كسب رهان مجتمع المعرفة، وتمكين المنظومة التربوية من مواكبة التحديات الجديدة التي تولدت في مجتمعاتنا، يتطلب مقاربة نقدية بالاساس، ترتبط بشكل مباشر بإصلاح كل مؤسسات الدولة عن طريق إقرار ديمقراطية حقيقية، تمكن لثقافة الاستحقاق وللكفاءات الوطنية وتقطع مع الفساد والزبونية والمحسوبية، حيث من الوهم الاعتقاد بأن

أزمة التعليم معزولة عن سياقاتها المجتمعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ولهذا نجد من يتحدث عن هذه الازمة بالاقتصار على الجانب القطاعي، أي التركيز على قطاع التعليم لوحده، وهذا ما يظهر لنا أنه غير كاف لتفسير سبب هذا التراجع والتأخر رغم أن القطاع شهد ضخ ميزانيات هامة مع إقرار البرنامج الاستعجالي. والحاصل أن هذه الامكانيات والمبالغ لم تجد آثارها في إقامة انعطافة حقيقة لمنظومة التربية والتكوين ببلادنا .

وبالموازاة مع هذا الورش الكبير، المتمثل في مدخل الاصلاح الديموقراطي ، نرى ان أي فلسفة للاصلاح لا بد ان تكون مسنودة برؤية حضارية، تستوعب تحديات العصر وتجتهد في طرح البدائل الملائمة، من ذلك وضع مخطط جريء للنهوض باللغة العربية وتقوية مكانتها وإزالة هذا التعدد المخل بالقدرات المعرفية للمتعلمين، وإزالة ذلك التعارض بين الأسلاك التعليمية الثلاث، والتعليم العالي، فاللغة عنصر أساس في النهوض بالوضع التعليمي ببلادنا، ولهذا فقد خلص تقرير المعرفة العربي 2009، في إحدى خلاصاته إلى أن تطوير اللغة العربية وجعلها منتجة للمعارف وللمحتوى الرقمي، يؤهل المجتمعات العربية لربح التحدي الرقمي .هذا مع التأكيد أن الاقدام على تفضيل بعض اللغات الحية، والتي تمكن من كسب الرهان المعرفي، بحكم هيمنتها، يمكن اعتباره امرا استراتيجيا معقولا .

في هذا السياق تمثل الانجليزية لغة المعرفة والعلم بامتياز، فحسب آخر تقرير صدر عن منظمة اليونسكو الشهر الماضي (يونيو 2010) حول العلوم الاجتماعية، فقد تحدث عن الانتاج الصادر بالانجليزية يمثل أزيد من 90 بالمائة، تم تاتي اللغات الاخرى كالالمانية والاسبانية والفرنسية، بينما لا تجد للغة العربية موقع قدم في هذا الانتاج ؟ مما يطرح مسألة الترجمة والانفتاح على الانجليزية، والتخلص من عقدة الفرنسية ببلادنا، وهذا يتطلب في نظرنا جرأة كبيرة لدى صانعي القرار التربوي والسياسي .

من جهة أخرى تنتصب مسألة إزالة ذلك التعارض بين العلوم البحثة والعلوم الانسانية من خلال تعزيز الأبعاد المشتركة في مختلف المواد الدراسية، وهنا نفتح قوسا لنتساءل لماذا بدأ يظهر خطاب يعلي من قيمة المواد العلمية وتهميش، وإن كان بشكل ضمني وفي بعض الأحيان بشكل لاواع، المواد الأدبية والانسانيات، وكأن المغرب غير محتاج لهذه التخصصات، وللاشارة فالجامعات العتيدة في أمريكا وأوربا حققت مصداقيتها من خلال هذه التخصصات في العلوم الانسانية، كجامعة «هارفرد» الامريكية المشهورة؟؟

وقبل هذا وبعده وجب إقرار فلسفة تكافؤ الفرص داخل المنظومة التعليمية، فالتشردم الذي يسم المدرسة المغربية، والذي يظهر في وجود مدرستين تسيران بخطى متفاوتة السرعة،

المدرسة الخصوصية والمدرسة العمومية، مما يخلق نوعا من الارتباك وإعادة تكريس للفوارق الاجتماعية، وذلك بتبخيس مكانة المدرسة العمومية ودورها ومهامها، ولهذا قال الشاعر والفيلسوف الفرنسي « victor hugo » قولة بليغة «تحين ساعة الديموقراطية عندما يصبح بإمكان الجميع الوصول إلى أنوار المعرفة» فمتى يتحقق ذلك وتنقلنا المدرسة المغربية إلى مجتمع المعرفة والريادة الحضارية ؟

الهوامش

1) التقرير السنوي لليونسكو، 2005 .

2) التقرير السنوي الأول «حالة منظومة التربية والتكوين» ، المجلس الأعلى للتعليم .

3) مصطفى محسن ، "الخطاب الاصلاحي التربوي بين أسئلة الأومة وتحديات التحول الحضاري : رؤية سوسيولوجية نقدية «المركز الثقافي العربي» ، ط 1999 ، ص : 29. وجب التنويه أنه رغم أن هذا المرجع كتب في أواخر العقد الاخير من القرن العشرين ، فإن توصيفه لا زال صالحا في الوقت الراهن ، لما نراه يوميا من احتجاجات للطلبة وسط العاصمة الرباط (المملكة المغربية) وهو ما يؤكد أننا لم تخرج بعد من الأزمة البنيوية لنظامنا التعليمي.

4) وللتدقيق أكثر فإن المعطيات الأخيرة التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط ، تتحدث عن 40 % من الاميين بالمغرب ، منها 56 % بالوسط القروي .(انظر دفاتر التخطيط عدد 33 ، يناير / فبراير 2011 .)

5) انظر تقرير المعرفة العربي ، التقرير الأول 2009

6) المرجع السابق الذكر .

7) انظر مشروع ميزانية 2011 المقدمة للبرلمان من طرف وزير المالية والاقتصاد .

8) انظر جريدة التجديد ، عدد 2469 بتاريخ 2010/09/13 .

9) وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي «بحث لتقييم المنظومة الوطنية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية» 2009 .

10) الحالة الاجتماعية (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب) منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية ، سلسلة تقارير وقم 2 ، 2009 / 2010 ، تحت إشراف حسن طارق ، ص : 74 .

11) انظر لمزيد من التفصيل : « مرآة الغرب المنكسرة » حسن أوريد ، دار أبي رقراق ، ط : 2010 ، ص 178 – 179 – 180 مع بعض التعديل .

12) « RAPPORT D Etape ;octobre 2010 «département de l enseignement supérieur de la formation des cadres et de la recherche scientifique .